

مَبْنِي
مِنْهَاجُ الصَّالِحِينَ

تأليف آقا العباد
الحاج السيد تقي الطباطبائي القمي
مفني عنه

الجزء السابع

بإشراف
الشيخ عباس الحامداني

سرشناسه : طباطبائی قمی، تقی، ۱۳۰۱ -

عنوان و نام پدیدآور : مبانى منهاج الصالحين

مشخصات نشر : قم: انتشارات محلاتی، ۱۳۹۴.

مشخصات ظاهري : ۱۰ ج.

شابک : دوره: ۹-۵۸-۷۴۵۵-۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۲۵۰۰ : جلد ۱ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۲۵۰۰

جلد ۲ : ۵-۴۳-۷۴۵۵-۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۹۱۲۴۶-۴-۳ : جلد ۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۹۱۲۴۶-۴-۳

جلد ۳ : ۵۷-۵-۷۴۵۵-۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۶۶-۴ : جلد ۵ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۶۶-۴

جلد ۶ : ۵۰-۵-۹۱۲۴۶-۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۸-۱ : جلد ۷ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۸-۱

جلد ۸ : ۸-۹-۹۱۲۴۶-۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۱۳-۸ : جلد ۹ : ۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۱۳-۸

جلد ۱۰ : ۱-۴۵-۷۴۵۵-۹۷۸-۹۶۴-۷۴۵۵-۴۵-۱

وضعیت فهرست : فبیای مختصر

نویسی

یادداشت : <http://opac.nlai.ir> فهرستنویسی کامل این اثر در نشانی:

قابل دسترسی است

شماره : ۳۷۹۳۷۵۶

کتابشناسی ملی

اسم الكتاب : مبانى منهاج الصالحين / الجزء ۷

المؤلف : الحاج السيد تقى الطباطبائي القمي

الناشر : مكتبة المحلاتي - تلفن: ۳۷۷۳۴۷۹۸

الطبعة : الاولى

سنة الطبع : ۱۳۹۴ هـ ش - ۱۴۳۶ هـ ق

المطبعة : اصیل

عدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه

عدد الصفحات - القطع : ۵۸۲ صفحة - وزيري

السعر الجزء السابع : ۲۵۰۰۰ تومان

السعر الدورة : ۲۵۵۰۰۰ تومان

ردمک الدورة : ۹ - ۵۸ - ۷۴۵۵ - ۹۶۴ - ۹۷۸

ردمک الكتاب (الجزء ۷) : ۱ - ۸ - ۹۱۲۴۶ - ۹۶۴ - ۹۷۸

کل حقوق الطبع محفوظة للناسر

فهرس الكتاب

٣	يجب الخمس في غنائم دار الحرب
٦	حكم ما يؤخذ من الكافر بغير قتال
٦	لا يجب في خمس الغنيمة بلوغها عشرين ديناراً
٦	يجوز أخذ مال الناصب
٨	يجب الخمس في المعدن
٩	يشترط في خمس المعدن النصاب
١٣	يعتبر في بلوغ النصاب وحدة الاخراج
١٣	إذا اشترك جماعة في الاخراج
١٤	حكم المعدن في الأرض المملوكة
١٥	حكم المعدن في الأرض المفتوحة عنوة
١٦	إذا شك في بلوغ النصاب
١٧	يجب الخمس في الكنز
١٨	المراد من الكنز
٢٤	يشترط في خمس الكنز النصاب
٢٦	إذا وجد الكنز في الأرض المملوكة
٣٠	إذا اشترى دابة فوجد في جوفها مالاً
٣٢	يجب الخمس في الغوص
٣٥	إذا اخرج بآلة
٣٦	حكم من اخرج النهر العظيم
٣٦	يجب الخمس في العنبر
٣٦	يجب الخمس في الأرض التي اشتراها الذمي من المسلم
٣٧	إذا اشترى الأرض ثم اسلم

٣٨	يتعلق الخمس برقبة الأرض
٣٩	إذا اشترى وشرط على المسلم الخمس
٣٩	يجب الخمس في المال المختلط بالحرام
٤٦	إذا علم قدر المال
٤٧	إذا كان في ذمته مال حرام
٤٩	إذا تبين المالك بعد دفع الخمس
٤٩	إذا علم بعد الدفع أن الحرام أكثر
٥٠	إذا كان الحرام المختلط من الخمس والزكاة
٥٠	إذا كان الحلال المختلط متعلق الخمس
٥٢	إذا تصرف قبل دفع الخمس
٥٢	وجوب الخمس في فاضل المؤنة
٥٩	حكم ما ملكه بالخمس أو الزكاة
٥٩	حكم زيادة القيمة
٦٤	ما المراد من المؤنة المستثناة
٦٨	رأس السنة
٧١	إذا احتاج إلى رأس المال
٧٤	يجوز اخراج المؤنة من الربح وإن كان له مال آخر
٧٥	إذا زاد شيء من مؤنته
٧٦	إذا اشترى الأعيان المصروفة من ماله المخصص
٧٧	إذا اشترى بعين الربح شيئاً بلا حاجة إليه
٧٨	مصارف الحج من المؤنة
٧٩	إذا اشترى في السنة الأولى عرسة وفي الثانية خشباً وهكذا
٧٩	إذا أجز نفسه سنتين
٨٠	إذا دفع من السهمين أو من أحدهما
٨٠	إداء الدين من المؤنة
٨١	إذا اشترى ما ليس من المؤنة بالذمة
٨٢	إذا اتجر برأس ماله مراراً
٨٣	إذا كان له نوعان من التكسب
٨٣	إذا تلف بعض أمواله من غير مال التكسب
٨٤	إذا انهدمت دار سكناه
٨٤	يحرم الاتجار بالعين بعد انتهاء السنة

٨٤	إذا تلف المالك أو غيره المال
٨٦	إذا انكشف انه دفع أكثر مما وجب عليه
٨٧	إذا جاء رأس السنة وكان بعض الربح حاصلًا
٨٧	إذا كان الغوص مكسبًا له
٩٠	المرأة التي تكسب
٩٠	يشترط في وجوب الخمس البلوغ والعقل
٩٢	إذا اشترى من أرباح السنة
٩٤	إذا كان الشخص لا يحاسب نفسه
٩٦	يجوز تبديل رأس السنة
٩٧	وجوب اخراج الخمس آخر السنة
٩٩	إذا نذر أن يصرف نصف ربحه
١٠١	إذا حل رأس الحول ولم يدفع الخمس
١٠٢	إذا حل رأس الحول فوجد ربحه دينًا
١٠٢	يتعلق الخمس بالربح حين حدوثه
١٠٧	إذا مات المكتسب أثناء السنة
١٠٧	إذا علم الوارث ان مورثه لم يؤد الخمس
١٠٧	إذا اعتقد انه ربح ودفع ثم تبين خلافه
١٠٨	الخمس يتعلق بالعين
١١١	لا بأس بالشركة مع من لا يخمس
١١٢	يحرم الاتجار بالعين بعد انتهاء السنة
١١٥	مستحق الخمس ومصرفه
١٢٢	هل يجوز أن يعطي الفقير أكثر من مؤنة سنته
١٢٦	المراد من بني هاشم
١٢٩	لا يفرق في الهاشمي بين اصنافه
١٣٠	لا يصدق مدعي النسب
١٣١	لا يجوز دفع الخمس لواجب النفقة
١٣٢	المالك مستقل في توزيع سهم السادة
١٣٣	حكم سهم الإمام عليه السلام
١٣٤	يجوز نقل الخمس
١٣٥	إذا كان الخمس في غير بلد المالك
١٣٥	هل يجوز عزل الخمس

١٣٦	إذا كان له دين في ذمة المستحق
١٣٧	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم الواجبات
١٣٨	وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٤٥	إذا كان المعروف مستحباً
١٤٧	شُرائط وجوبهما
١٥٢	لا يختص الوجوب بنوع خاص
١٥٤	لهما مراتب
١٥٨	هل يجوز الضرب أو الجرح
١٥٩	يتأكد الوجوب بالنسبة إلى الأهل
١٦١	إذا صدر معصية للشخص إتفاقاً
١٦١	كلام بعض الأكابر
١٦٩	كتاب التجارة
١٧٠	حرمة الاتجار بالخمير
١٧٢	يحرم الاتجار بالمسكر
١٧٣	يحرم الاتجار بالميتة
١٧٧	يحرم الاتجار بالكلب
١٨٢	يحرم الاتجار بالخنزير
١٨٥	حرمة الاتجار بالأعيان النجسة
١٩٢	حرمة الاتجار بالميتة
١٩٣	جواز الانتفاع بالأدوات الطاهرة
١٩٤	حكم الأعيان المتنجسة
١٩٥	الاتجار بآلة الحرام
٢٠٢	حرمة عمل آلات الحرام
٢٠٣	المعاملة بالدراهم المغشوشة
٢٠٩	يجوز بيع السباع كالهر
٢١٠	بيع أواني الذهب والفضة
٢١١	هل يجوز بيع المصحف
٢١٥	يحرم بيع العنب ليجمعه خمرأ
٢٢٣	يحرم التصوير
٢٣٥	الفناء حرام
٢٤٨	معوثة الظالم

٢٥٣	اللعب بآلات القمار حرام
٢٦٠	السحر حرام
٢٦٢	تعليم السحر وتعلمه حرام
٢٦٥	القيافة حرام
٢٦٨	الشعبذة حرام
٢٦٨	الكهانة حرام
٢٧١	النجش حرام
٢٧٢	التنجيم حرام
٢٧٣	الغش حرام
٢٧٥	لا تصح الاجارة على العبادة في الجملة
٢٧٨	يحرم النوح بالباطل
٢٨٢	يحرم هجاء المؤمن
٢٨٤	يحرم الفحش
٢٨٥	تحرم الرشوة على القضاء
٢٨٧	الرشوة على استنقاذ الحق
٢٨٧	يحرم حفظ كتب الضلال
٢٩١	يحرم لبس الذهب للرجال
٢٩١	يحرم الكذب
٢٩٨	يجوز الكذب لدفع الضرر
٣٠٢	الكذب في الوعد
٣٠٤	تحرم الولاية من الجائر
٣١٦	حكم ما يأخذ السلطان الجائر
٣٢٠	إذا دفع إنسان مالا له إلى آخر ليصرفه في طائفة
٣٢٢	جوائز السلطان حلال
٣٣٩	البيع المكروهة
٣٤١	لا يجوز بيع أوراق اليانصيب
٣٤٢	يجوز اعطاء الدم إلى المرضى
٣٤٥	آداب التجارة
٣٤٨	يكره مدح البائع سلعته
٣٥٤	يحرم الاحتكار
٣٦١	شروط العقد

٣٦٢	يعتبر في البيع الإيجاب والقبول
٣٦٦	تعتبر الموالاة في العقد
٣٦٩	اعتبار التطابق بين الإيجاب والقبول
٣٧٠	إذا تعذر اللفظ قامت الإشارة مقامه
٣٧١	المعاطاة جائزة
٣٨١	تجري المعاطاة في غير البيع
٣٨٣	هل تقبل المعاطاة الشرط
٣٨٣	التعليق في البيع غير جائز
٣٨٥	المقبوض بالعقد الفاسد
٣٨٨	المثلي والقيمي
٣٩٦	شروط المتعاقدين منها البلوغ
٤٠٢	من تلك الشروط العقل
٤٠٢	من الشروط الاختيار
٤٠٨	البيع الفضولي
٤٢٦	حكم الاجازة بعد الرد
٤٢٧	بيع الفضولي بعد بيع المالك
٤٢٩	لو علم من حال المالك رضاه بالبيع
٤٣٠	إذا باع الفضولي باعقاده ماله
٤٣٠	الرضا الباطني لا يكفي في الاجازة
٤٣٣	الاجازة كاشفة
٤٣٨	لو باع باعتقاد كونه ولياً أو وكيلًا فبان خلافه
٤٤٢	لو باع غيره فضولاً فباعه المالك من شخص آخر
٤٤٢	لو باع الفضولي مال غيره ولم تتحقق الاجازة من المالك
٤٤٧	المنافع المستوفاة مضمونة
٤٥٤	المثلي ما يكثر وجود مثله
٤٥٤	المدار في القيمي زمان القبض
٤٦٣	إذا لم يمتز المالك المعاملة الفضولية
٤٧٢	لو باع إنسان ملكه وملك غيره صفقة واحدة
٤٧٤	طريق معرفة حصة كل منهما من الثمن
٤٧٥	بيع نصف الدار
٤٧٧	يجوز للاب والجد التصرف في مال الصغير

٤٩٨	يجوز للاب والجد التصرف في نفس الصغير
٥٠١	إذا أوصى الاب أو الجد إلى شخص بالولاية
٥٠٣	شرائط الوصي
٥٠٤	ليس لغير الاب والجد والوصي الولاية على الصغير
٥٠٤	تكون الولاية على الطفل للحاكم الشرعي
٥١١	في شروط العوضين
٥١٢	يعتبر في العوضين المالية
٥١٤	الحقوق من قبيل الأحكام
٥١٦	يشترط في البيع عدم الغرر
٥٢٧	يكفي في معرفة المقدار اخبار البائع
٥٣٠	لا بد في مثل القماش والأرض ونحوهما من معرفة مقدارها
٥٣١	المدار في اختلاف البلدان المتعارف في بلد المعاملة
٥٣٢	قد يؤخذ الوزن شرطاً في المكيل أو العد أو الكيل شرطاً في الموزون
٥٣٣	يشترط معرفة جنس العوضين وصفاتهما
٥٣٤	تشرط الملكية في كل من العوضين
٥٣٦	يجوز بيع الرهن بأذن المرتهن
٥٣٧	لا يجوز بيع الوقف
٥٤١	موارد جواز بيع الوقف
٥٤٩	لا يجوز بيع المساجد
٥٤٩	من الذي يتولي بيع الوقف
٥٥١	لا يجوز بيع ام الولد
٥٥٣	لا يجوز بيع الأرض الخراجية
٥٥٥	ما المراد من أرض الخراج
٥٦٣	الأرض الميتة ملك للإمام
٥٦٣	الأحياء يوجب الملكية
٥٦٥	لا فرق في المحمي بين المسلم والكافر
٥٦٨	في تعيين الاراضي الخراجية
٥٦٨	يشترط في العوضين القدرة على التسليم
٥٧٢	لو علم بالقدرة فباع فانكشف الخلاف
٥٧٢	لو انتفت القدرة على التسليم في زمان استحقاقه
٥٧٤	يجوز بيع العبد الا بق مع الضميمة